الاجتماع الصهيوني الذي دعت اليه « لجنة الطوارىء للشؤون الصهيونية » في أوتيل بيلتمور (نيويورك) . والمعروف ان « مؤتمر بيلتمور » هذا تبنى في الثاني من أيار (مايو) ، ١٩٤٢ ، قرارا يندد بالكتاب الابيض ويطالب بفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية تحت اشراف الوكالة اليهودية وسيطرتها ، بحيث تمنح الوكالة اياها السلطة الكفيلة بجعل فلسطين « كومنولث يهوديا » ، لكي يندمج هذا « الكومنولث » (لفظة مخففة للدولة اليهودية) بتكامل في « بنية العالم الديمقراطي الجديد » . كما سارعت « لجنة العمل الصغرى » (أو المجلس الصهيوني العام في صيغته المصغرة منذ ١٩٣٧) الى عقد جلسة لها بفلسطين لاتخاذ قرارها في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، ١٩٤٢ ، بتكرار المطالب الصادرة عن اجتماع بيلتمور . ثم كانت القرارات السياسية التي تبناها « الاجتماع الصهيوني العالمي » في لندن ، بين أول آب والثالث عشر منه (١٩٤٥) ، بمثابة التصديق التام على ما سبقها من قرارات بالمعنى نفسه .

وجل ما فعله مؤتمر بازل المذكور — في أواخر ١٩٤٦ — لا يعدو كونه محاولة للتوكيد من جديد على مطالب بيلتمور واعادة ترتيبها وفقا للاولويات الصهيونية . فقد نص القرار السياسي الذي أصدره المؤتمر بهذا المعنى على ما يلي :

« ان المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين يؤكد من جديد على المطالب السياسية التي أعربت عنها أجهزة المنظمة الصهيونية مرارا وتكرارا ، وهي التالية :

١ — تأسيس فلسطين على غرار كومنولث يهودي ، يتم ادماجه المتكامل في بنية العالم الديمقراطي .

٢ — فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية .

٣ — منح الوكالة اليهودية صلاحية السيطرة على الهجرة الى فلسطين ، وتخويلها السلطة اللازمة لتعمير البلاد » .

اما بالنسبة لمؤتمر لندن الذي دعت اليه الحكومة البريطانية ، وحددت موعده يوم التاسع من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦ ، فان القرارات الرسمية للمؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين أعلنت ان الحركة الصهيونية لا تستطيع في الظروف الراهنة الاشتراك فيه . واحالت على المجلس الصهيوني العام مسألة النظر بالامر وتقرير الاشتراك أو عدمه ، اذا ما طرأ تبدل على الوضع . كما أعلن المؤتمر رفضه للمقترحات التي تقدم بها مشروع « موريسون — غرادي » في تقسيم فلسطين الى مناطق ثلاث: عربية ويهودية وبريطانية، خاضعة للادارة البريطانية . واعتبر ان المشروع المذكور يؤدي في الواقع الى « تحلل الحكومة المنتدبة من التزاماتها نحو تشجيع تطور الوطن القومي اليهودي » .

لكن اللجنة التنفيذية الصهيونية انعقدت بكامل أعضائها في باريس عند نهاية تموز (يوليو) ١٩٤٦ ، لمناقشة فكرة التقسيم . وجاء انعقادها هذا في أعقاب صدور تقرير « لجنة التحقيق الانجلو — أميركية » (ربيع ١٩٤٦) ، وبعد ان اتضح لنفر من أعضائها كانوا على اتصال وثيق بواشنطن ان الرئيس الاميركي « يتوقع » المبادرة من جانب الوكالة اليهودية الى تقديم مشروع يتصف بـ « المعقولية والواقعية » (غولدمان) . فقد صوتت اللجنة على اقتراح تقدم به أحد اعضائها — ناحوم غولدمان — بتاريخ الخامس من آب (اغسطس) ، ١٩٤٦ . ونص القرار المتخذ على الفقرات التالية :

« ١ — ان اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية تعتبر بأن المقترحات الصادرة اصلا عن لجنة التحقيق ، والتي أعلنها السيد موريسون في مجلس العموم ، لا يمكن القبول بها كأساس للتباحث .